● أخبار قصيرة

تحصين الاقتصاد لا يتحقق إلا عبر تنويع المنافذ التجارية

قال وزير التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي: إن السبيل لمواجهة التهديدات الاقتصادية ضد إيران هو تحصين الاقتصاد، وهذا لا يتحقق إلا من خلال تنويع المنافذ التجارية للبلاد.
وأضاف أحمد ميدري: إن محافظة خراسان الرضوية تعد أحد الأقطاب الصناعية والتجارية والزراعية في إيران، مشيراً إلى ضرورة تعزيز دور هذه المحافظة في تنمية الصادرات والتجارة الوطنية عبر التآزر وتفعيل الطاقات الإقليمية وجهود المسؤولين المحليين.
وأكد أن تنمية التجارة تُعدّ الخطوة الأولى نحو التقدم الاقتصادي.
وأشار ميدري إلى طاقات شركات النقل في البلاد، لاسيما المجموعات التابعة لوزارة التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي، مضيفاً: إن هذه الطاقات قادرة على أداء دور مهم في مجال الترانزيت.

المصادقة على ٥٩٥ مشروعاً للاستثمار الخارجي

أعلنت مؤسسة الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية والفنية، إنه تم منذ بدء الحكومة الرابعة عشرة (الحالية) ولحد أواخر الشهر الماضي، المصادقة على ٥٩٥ مشروعاً للاستثمار الخارجي تصل قيمتها إلى ٢٠/٣٧٠ مليار دولار، تم استقطاب ٩٩٨ مليوناً و٢٤ ألف دولار منها.
وأضافت: إن هذه المؤسسة ساهمت في تحقيق الأهداف العامة للحكومة من خلال تعزيز العلاقات الدولية والمشاركة النشطة في المؤتمرات الدولية بما فيها مؤتمرات بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون والبنك الاسلامي للتنمية وبنك الاستثمارات والبنية التحتية الآسيوي وتوقيع إتفاقيات للإستثمار مع دول، بما فيها سلطنة عمان، وإجراء محادثات مع كوبا والإمارات العربية المتحدة.
وتابعت: إن هذه الجهود وبالتنسيق مع الأجهزة الداخلية وايجاد مجموعات عمل تخصصية لاستقطاب رأس المال من دول منطقة الخليج الفارسي والمشاريع الوطنية الضخمة بما فيها ممر الشمال - الجنوب، تظهر العزيمة الجادة لتنمية البلاد اقتصادياً.

نمو صادرات السلع من جمارك مازندران بنسبة ٨٪

قال المشرف على جمارك محافظة مازندران (شمال إيران): إن صادرات السلع من جمارك المحافظة سجلت نمواً بنسبة ٨٪ خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وأضاف أمير جمشيدي: إن صادرات السلع غير النفطية من جمارك محافظة مازندران منذ بداية العام الجاري حتى نهاية ١٨ آب/ أغسطس بلغت ١٥٨ مليون دولار من حيث القيمة و٨٧١ ألف طن من حيث الوزن، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٨٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٢٤. وتابع: إن حجم البضائع المستوردة عبر جمارك محافظة مازندران خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري بلغ مليوناً و١٩٤ ألف طن بقيمة ٦٠٦ ملايين دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

فيما الذهب يتراجع مع ترقب الأسواق لبيانات التضخم الأميركية

النفط يرتفع بعد هجمات على مواقع طاقة روسية في أوكرانيا

ارتفعت أسعار النفط قليلاً، أمس الإثنين، بعد أن صعّدت أوكرانيا هجماتها على روسيا، مما أثار المخاوف من احتمال تعطل إمدادات النفط الروسية، في حين عززت توقعات خفض أسعار الفائدة الأميركية توقعات النمو العالمي والطلب على الوقود.
وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت ٣ سنتات، أو ٠,٠٤ في المائة، لتصل إلى ٦٧,٧٦ دولار عند الساعة ٠٣:٤٢ بتوقيت غرينتش، بينما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط ٧ سنتات، أو ٠,١١ في المائة، لتصل إلى ٦٣,٧٣ دولار.
وكانت أوكرانيا شنّت هجوماً بطائرات مُسيّرة على روسيا يوم الأحد، مما أدى إلى انخفاض حاد في سعة مفاعل في إحدى أكبر محطات الطاقة النووية في روسيا، وأشعل حريقاً هائلاً في محطة تصدير الوقود أوست-لوغا، وفقاً لمسؤولين روس. كما صرّح القائم بأعمال حاكم المنطقة، بأن حريقاً اندلع في مصفاة نوفوشاختينسك الروسية، نتيجة هجوم أوكراني بطائرة مُسيّرة، لا يزال مشتعلاً لليوم الرابع على التوالي.
وتبيع المصفاة الوقود بشكل رئيسي للتصدير، وتبلغ طاقتها الإنتاجية السنوية ٥ ملايين طن متري من النفط، أو نحو ١٠٠ ألف برميل يومياً.
في غضون ذلك، صرّح نائب الرئيس الأميركي جيه دي فانس بأن روسيا قدّمت «تنازلات كبيرة» نحو تسوية تفاوضية في حربها مع أوكرانيا يوم الأحد. وقال لقناة «إن بي سي»: «لقد أدركوا أنهم لن يتمكنوا من تنصيب نظام دمية في كييف. كان هذا، بالطبع، مطلباً رئيسياً في البداية. والأهم من ذلك، أنهم أقروا بأنه ستكون هناك ضمانات أمنية لسلامة أراضي أوكرانيا».
وقد تحسنت شهية المستثمرين للمخاطرة بعد أن أشار رئيس «الاحتياطي الفيدرالي» جيروم باول يوم الجمعة إلى احتمال خفض أسعار الفائدة في اجتماع البنك المركزي الشهر المقبل.

تراجع الذهب

هذا وتراجع الذهب من أعلى مستوى له في أسبوعين تقريباً، مع ارتفاع الدولار تدريجياً، على الرغم من أن تزايد التوقعات بخفض أسعار الفائدة الأميركية عقب التحول المتشدد لرئيس مجلس «الاحتياطي الفيدرالي» جيروم باول الأسبوع الماضي قد قدم بعض الدعم للسبائك.
انخفض سعر الذهب الفوري بنسبة ٠,٢ في المائة إلى ٣٣٦٤,٢٩ دولار للأوقية، اعتباراً من الساعة ٠٢:٥٦ بتوقيت غرينتش، بعد أن سجل أعلى مستوى له منذ ١١ أغسطس/ آب يوم الجمعة. كما انخفضت العقود الآجلة للذهب الأميركي تسليم ديسمبر (كانون الأول) بنسبة ٠,٣ في المائة إلى ٣٤٠٩,٦٠ دولار.
وارتفع مؤشر الدولار الأميركي بنسبة ٠,٢ في المائة مقابل العملات الرئيسية الأخرى بعد انخفاضه إلى أدنى مستوى له في أربعة أسابيع، مما قلل من جاذبية الذهب للمشترين الأجانب.
وقال مات سيمبسون، كبير المحللين في «سيتي إندكس»: «يحظى الذهب بدعم جيد حول ٣٣٥٠ دولاراً على المدى القريب، حيث سمحت تلميحات باول الحذرة للذهب بتسجيل أدنى مستوى له يوم الجمعة». وأضاف: «من المرجح أن يتطلب الارتفاع المستدام تراجعاً في تضخم نفقات الاستهلاك الشخصي وبيانات توظيف أضعف مستقبلاً. ولكن مع احتمال استمرار ارتفاع التضخم، قد تبقى مكاسب الذهب محدودة بعد الارتداد الأولي المتوقع».
وكان باول أشار يوم الجمعة إلى احتمال خفض أسعار الفائدة في اجتماع البنك المركزي الأميركي الشهر المقبل، قائلاً إن المخاطر على سوق العمل آخذة في الارتفاع، لكن التضخم لا يزال يشكل تهديداً، وإن القرار لم يُحسم بعد.
وتُقدّر الأسواق الآن احتمال خفض أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية في اجتماع السياسة النقدية في ١٧ سبتمبر (أيلول) بنسبة ٨٧ في المائة، وتخفيضات تراكمية قدرها ٤٨ نقطة أساس بحلول نهاية العام، وفقاً لأداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي إم إي».
ويميل الذهب إلى الارتفاع في بيئة أسعار الفائدة المنخفضة، مما يُقلل من تكلفة الفرصة البديلة لحيازة السبائك غير المُدرّة للعائد. وانتعشت أسواق الأسهم الآسيوية يوم الاثنين مع احتفال المستثمرين باستئناف خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة.
وينتظر المستثمرون الآن قراءة أسعار الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة يوم الجمعة، والتي من المتوقع أن تُظهر ارتفاع التضخم الأساسي تدريجياً إلى أعلى مستوى له منذ أواخر عام ٢٠٢٣ عند ٢,٩ في المائة.
في مكان آخر، انخفض سعر الفضة الفوري بنسبة ٠,١ في المائة إلى ٣٨,٧٧ دولار للأونصة، وانخفض البلاتين بنسبة ٠,٤ في المائة إلى ١٣٥٦,٣٩ دولار، وانخفض البلاديوم بنسبة ٠,٤ في المائة إلى ١١٢٢ دولار.

وزير الطاقة، معلناً أن ٨٥٤ محطة شمسية جاهزة للاستثمار:

توظيف قدرات القطاع الخاص ضروري لمعالجة اختلال توازن الطاقة

صرّح وزير الطاقة الإيراني إن «تهيئة الظروف تجري لجذب رأس مال القطاع الخاص في قطاع المياه والكهرباء، وتوفير الموارد للمشاريع المهمة وذات الأولوية، حيث يتم دمج رأس المال الوطني مع رأس مال القطاع الخاص».
وقال عباس علي آبادي، في تصريح للصحفيين على هامش افتتاح مشاريع المياه والكهرباء في مدينة مشهد المقدسة (مركز محافظة خراسان الرضوية): سيتم الإعلان قريبًا عن حزم استثمارية في قطاع الطاقة.
وأضاف: تُبذل جهود لمعالجة مشكلة انقطاع التيار الكهربائي عن الصناعات؛ وباستخدام قدرات القطاع الخاص، يتم معالجة اختلال توازن الطاقة من خلال إجراءات مختلفة، بما في ذلك بناء محطات الطاقة الشمسية؛ لكن هذه مسألة تستغرق وقتًا طويلاً.
وتابع: في عصر التحول الذكي، يجب أن نتجه نحو تنفيذ مشاريع كبيرة بأساليب حديثة.
وقال علي آبادي: فيما يتعلق بإمدادات المياه لمدينة مشهد ومحافظة خراسان الرضوية، فقد تم التواصل مع الدول المجاورة لاستخدام القدرات الخارجية؛ وبالطبع، يجب بناء الهياكل في هذا المجال، كما أن التدابير غير الهيكلية مدرجة أيضًا على جدول الأعمال لتحقيق الاستخدام الأمثل للمياه.
وأضاف: نقل المياه من بحر عمان مدرج أيضًا على جدول الأعمال؛ لكن هذه الخطة مكلفة للغاية ويجب تخصيصها لاستخدامات قيّمة.
وتابع: هناك برامج خاصة على جدول الأعمال لتوفير المياه في محافظة خراسان الرضوية، ولن نتجاهل أي خيار حكيم.
وقال وزير الطاقة: إن ثمة ٨٥٤ محطة للطاقة الشمسية في أرجاء البلاد وكذلك ٣٠٥ مشاريع للمياه والكهرباء جاهزة للاستثمار. وأضاف: إن العمليات التنفيذية لـ٢٦٦ مشروعاً ستبدأ خلال العام الايراني الحالي.

إتفاقية الغاز بين العراق وتركمانستان عبر إيران تقترب من مرحلة التنفيذ

إقتربت إتفاقية الغاز بين العراق وتركمانستان في إطار آلية المقايضة مع إيران من مرحلة التنفيذ، وستخلق هذه الإتفاقية فرصة جديدة لإيران لتعزيز مكانتها في أسواق الغاز، وكذلك الإيرادات من عبور الغاز.
فقد كشفت وزارة الكهرباء العراقية، الأربعاء الماضي، عن أسباب تأخر استيراد الغاز من تركمانستان، مؤكدة أن الإجراءات المتعلقة بالإتفاقية وتحديد الكميات والتسعيرة قد اكتملت من جانبها.
وقال المتحدث باسم الوزارة، أحمد العبادي، في تصريح صحفي: إن «وزارة الكهرباء أكملت الجزء المتعلق بها من الأمور الفنية واللوجستية من توقيع الاتفاقية والاتفاق على الكميات والتسعيرة وآلية المرور»، مشيراً إلى أن «الغاز كان من المفترض أن يمر إلينا عبر الأراضي الإيرانية والأنابيب الإيرانية، إلا أن هذه الإجراءات تعطلت». وأضاف: إنه «تم اللجوء إلى سيناريو آخر يتمثل بالآلية التعويضية أي أن يتم دفع الغاز الإيراني إلى مناطق شمال إيران وأن يعوض الغاز التركمانستاني إلى العراق»، مؤكداً أن «الكهرباء أكملت متعلقتها باعتبار قرار مجلس الوزراء في هذا الخصوص يكون وفقاً لآلية الدفع المسبق».
وختم العبادي بالقول: إن «هذا الموضوع يتطلب فتح الاعتمادات وإكمال كافة الإجراءات المتعلقة بدفع أموال مسبقاً للجانب التركمانستاني، ونحن في وزارة الكهرباء ننتظر اكتمال هذه الإجراءات». هذا التعاون الإقليمي في ظل الظروف الصعبة للعقوبات الغربية، هو مثال على الجهود المشتركة لإيران والعراق للتغلب على القيود الاقتصادية واستمرار التعاون في مجال الطاقة. ويلعب استخدام خطوط الأنابيب الإيرانية دورًا رئيسيًا في ضمان أمن الطاقة للعراق وتطوير العلاقات التجارية بين الدول المجاورة.
وفي إطار المقايضة بين إيران والعراق، يُخصص جزء من الغاز المستورد للمناطق الشمالية لإيران، بينما يُنقل الباقي - وهو الغاز المحلي والإنتاج الإيراني - إلى العراق. تدفع بغداد تكلفة الغاز التصديري من تركمانستان إلى إيران والعراق أيضًا إلى عشق آباد، وتخصص إيران ٣٠٪ من هذا الغاز لنفسها كحق عبور.

بيلاروسيا مستعدة لإطلاق خط لإنتاج الآلات الزراعية والتعدينية في إيران

صرّح وزير الصناعة البيلاروسي إن بلاده تولي أهمية بالغة لتطوير التعاون ذي المنفعة المتبادلة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، و«في هذا الصدد، نحن مستعدون لإطلاق خط إنتاج وتجميع للآلات في مجالات الزراعة والشحن والتعدين في إيران».
أندريه كوزنيتسوف أدلى بهذه التصريحات يوم الأربعاء الماضي على هامش المحادثات بين الرئيسين الإيراني والبيلاروسي في مينسك.
وقال رئيس الجانب البيلاروسي في اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين البلدين: نحن سعداء للغاية بمستوى التعاون القائم بين البلدين، ونرى إمكانات كبيرة لمزيد من توسيع العلاقات الثنائية. وأكد كوزنيتسوف أن وزارة الصناعة البيلاروسية مستعدة لتقديم فرص واسعة للشركاء الإيرانيين لتعزيز شراكتهم الصناعية. وأضاف: إن تنظيم إنتاج تجميع الحصادات البيلاروسية سيسمح بإدخال تقنيات صناعة الآلات البيلاروسية في الاقتصاد الإيراني؛ ولهذا الغرض، سيتم إنشاء شركة لتجميع الآلات الزراعية عالية الجودة في إيران.
وأوضح: إن العمل في هذا الاتجاه قد بدأ بالفعل، مما سيسمح بخفض التكاليف اللوجستية وتزويد السوق المحلية بالتقنيات المتقدمة الزراعية والصناعية البيلاروسية.
وأضاف: إن التعاون في توريد أنواع مختلفة من الآلات المتخصصة (الزراعية، والشحن، والتعدين) يفتح آفاقًا جديدة للعلاقات بين البلدين، ويُمكّن من تلبية احتياجات الشركاء الإيرانيين من المركبات الموثوقة لمختلف الأغراض.
وقال كوزنيتسوف: إن توسيع نطاق توريد المنتجات والتعاون الصناعي سيعود بفوائد كبيرة على الجانبين، وسيصبح عاملاً مهمًا في تعزيز التبادلات التجارية والاقتصادية بين بيلاروسيا وإيران. وأضاف: إن البلدين قادران على المضي قدمًا نحو تحقيق الأهداف التي حددها الرئيسان، وهو ما تتجلى نتائجه والتقدم المحرز في بعض المجالات.
وتابع: نركز الآن على تطوير تعاون صناعي ذي منفعة متبادلة مع إيران، والذي لن يعزز المكانة الاقتصادية للبلدين فحسب، بل سيساعد أيضًا على خلق فرص عمل جديدة وتحسين رفاهية مواطنينا.
وأعرب وزير الصناعة البيلاروسي عن ثقته أنه «من خلال الجهود المشتركة، يمكننا تحقيق نتائج ملموسة لصالح شعبي بلدينا».